مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

البناء السوسيو ثقافي للمجتمع الحضري في الجزائر وانعكاساته على النمط العمراني للمدن – مدينة قالمة نموذجا -

The socio-cultural construction of the urban community in Algeria and its reflections on the urban pattern of cities - the city of Guelma as a model-

د / ملاس حسيبة • ، د/ العمري وفاء

1 جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، mellashassiba@mail.com

2 جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، wafa.lamri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/06 تاريخ القبول: 2019/09/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

تعتبر المدن الجزائرية عامة ومدينة قالمة بصفة خاصة نتاجا لتفاعل الإنسان الحضري مع بيئته عبر مختلف مراحل نموها وتطورها العمراني، فبملاحظة المجال الحضري لهذه المدينة يتضح جليا مدى تأثير البناء السوسيوثقافي للمجتمع على مجالها العمراني، مما أنتج تنوعا كبيرا في المنتجات والأنماط العمرانية، وهو ما سيتم تناوله في هذه الورقة البحثية؛ من خلال عرض ومناقشة النقاط التالية:

- البناء السوسيوثقافي للمجتمعات الحضرية.

- سيرورة ظاهرة التعمير في الجزائر وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع.

- المورفولوجيا الاجتماعية والبناء السوسيوثقافي للمجتمع الحضري بمدينة قالمة وانعكاساته على النمط العمراني.

الكلمات المفتاحية: - البناء السوسيوثقافي – المجتمع الحضري – المدن الجزائرية – النمط العمراني – مدينة قالمة.

Abstract :

The Algerian cities in general and specifically the city of Guelma are considered a product of the urban human interaction with its environment through various stages of its development and urban development, and by observing the urban area of this city, it is clear how the socio cultural constructivism of the society affects its urban area, which produced a great diversity of products and urban patterns. This is what is discussed in this study through the presentation and analysis of the following points:

-Socio-cultural construction of urban communities- The process of the phenomenon of urbanism in Algeria and its relation to the social, cultural and political transformations in society- Social morphology and socio-cultural constructivism of the urban society in the city of Guelma and their reflections on the urban pattern.

Keywords : *Socio-cultural constructivism- Urban society-Algerian cities- Urban style-Guelma city.*

• **المؤلف المرسل:** ملاس حسيبة ، **الإيميل:** mellashassiba@mail.com

مقدمة :

لقد كشفت الدراسات السوسيو حضرية التي أجريت على المجال الحضري الجزائري أن المدينة الجزائرية هي عبارة عن نتاج اجتماعي- تاريخي لحقب زمنية متعاقبة؛ لا يتسنى فهمه إلا وقوفا عند أبعاده التاريخية وتغيراته المادية والفكرية والاجتماعية والثقافية، والتي خلقت ذلك المجال الحضري الذي زاد من خصوصيتها وتميزها، بما يشتمل عليه من تمايز في التنظيمات الاجتماعية والثقافية، واختلاف وتداخل في الأنماط العمرانية.

فالمجال الحضري يحوي عناصر مادية مجسدة يعكسها النمط العمراني بما يتضمنه من منشآت ومباني ومساكن ومرافق وتجهيزات من جهة؛ وعناصر غير مادية تعكسها المورفولوجية الاجتماعية للسكان والبناء السوسيوثقافي للمجتمع، على اعتبار أن هذا المجال يضم جماعات اجتماعية تعمل على استخدام فضاءاته وفقا لمتطلباتها واحتياجاتها التي تكون في إطار خلفياتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية، وبذلك فيمكن وصف العلاقة القائمة بين شطريه السوسيوثقافي والمادي على أنها علاقة تأثير تبادلية، تؤثر فيها ثقافة وقيم مستخدمي هذا المجال على النمط العمراني للمدينة، كما يؤثر هذا الأخير في القيم السوسيو ثقافية للمجتمع الحضري، من خلال محاولة أفراده التكيف مع الجانب المادي له، وذلك بغرض تحقيق الانسجام والتوافق والاستقرار .

وقد تظافرت وتفاعلت عوامل كثيرة تاريخية، سياسية، تنموية، سكانية، اجتماعية وثقافية في إنتاج المجال الحضري الجزائري، ولهذا نجد بأن المدن الجزائرية عامة ومدينة قالمة بصفة خاصة ما هي إلا محصلة تفاعل الإنسان الحضري مع بيئته عبر مختلف مراحل تطورها التاريخي والعمراني، فهي عبارة عن تجسيد مادي لثقافة المجتمع الجزائري تعبر عنه وتتأثر به، وهو ما يعكسه ذلك التنوع والتداخل في منتجاتها وأنماطها العمرانية بين ما هو موروث عن الحقب التاريخية المختلفة، وبين ما أنجز بعد الاستقلال في إطار سياسات التخطيط التي تبنتها الجزائر لتهيئة وتنظيم المجال الحضري، وما هو من إنتاج الأفراد؛ والذي تتجلى معالمه في شكل صور عمرانية مختلفة اختلقها السكان نفسهم خاصة الوافدين الجدد من ذوي الأصول الريفية والقروية.

حيث عرفت المدينة بعد الاستقلال نموا ديموغرافيا سريعا حركة هجرة نشطة باتجاه المركز، أنتجت ظاهرتين متلازمتين هما:

- اختلال التوازن في توزيع الحظيرة السكنية بين مركز المدينة والمناطق المجاورة

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

- زيادة الطلب على السكن، مما أدى إلى ارتفاع حجم الحظيرة السكنية بنسبة تفوق الـ 100% خلال العشرين سنة التي تلت الاستقلال.

وقد كانت لهاتان الظاهراتان تداعياتهما على المورفولوجية الحضرية للمدينة، وهو ما أنتج أنماطا عمرانية مختلفة ومتداخلة، حيث تجلت أكثر من 80% من التوسعات العمرانية على أراضي زراعية خصبة، دون بحث دقيق، ولا مراعاة للجيوب الحضرية الموجودة داخل هذه الأنسجة، رغم أن ذلك قد تم تحت أعين السلطات المحلية والهيئات المختصة في مجال التعمير والبناء، وبواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا من طرف الدولة، فنمت المدينة وتوسعت بطريقة فوضوية دون أي انسجام مع المنطقة الحضرية الأصل، تتداخل وتتنوع فيها المحلات السكنية على اختلاف أشكالها وهندستها ومواد بنائها، دون مراعاة لاعتبارات أخرى، خاصة منها الممارسات اليومية للمواطن على مستوى المجال الخارجي، باعتباره مكملا للداخلي، ومحل نشاط أجزاء كبيرة من المدينة.

وبذلك فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على الانعكاسات التي خلفها البناء السوسيو ثقافي للمجتمع الحضري لمدينة قالمة على المورفولوجية الحضرية والنمط العمراني لها؛ من خلال عرض ومناقشة النقاط التالية:

- البناء السوسيو ثقافي للمجتمعات الحضرية .
- سيرورة ظاهرة التعمير في الجزائر وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع.
- المورفولوجيا الاجتماعية والبناء السوسيو ثقافي للمجتمع الحضري بمدينة قالمة وانعكاساتهما على النمط العمراني.

أولا. البناء السوسيو ثقافي للمجتمعات الحضرية :

لقد خلص **" روبرت بارك R. Park "** (1915) في دراسته للمدينة إلى أن لكل منطقة (بالمدينة) خصائصها الاجتماعية والثقافية التي تطبع حياة أهلها بطابع خاص (أبو زيد، 1978، ص 103) ، فالإنسان الحضري يعيش في محيط اجتماعي يمكن أن يصنعه بنفسه، أو يفرض عليه ويجبر على العيش فيه رغما عنه، يعيشه نتيجة لوضعية اجتماعية هي واقعه المعاش، تطبع سلوكه ومواقفه حيثما يكون، حكمه وتقييمه وإدراكه كلها مرتبطة بالنظام الثقافي الذي ينتمي إليه، وهي مقياس كل شيء. (Boudoun ; et Bourricaud, 1986, p142)

ومن هذا الطرح يبرز لنا مفهومين أساسيين متلازمين ومتداخلين في دراسة الحياة المدينية، وهما الثقافة الحضرية والبناء الاجتماعي الحضري .

1) الثقافة الحضرية :

يعد مفهوم الثقافة الحضرية من المفاهيم الأساسية التي عنيت بالبحث والدراسة في علم الاجتماع الحضري، وقد كان عالم الاجتماع العربي " ابن خلدون " هو السباق في تناول هذا المفهوم عندما ميز بين العمران البدوي والعمران الحضري، أو بين خصائص البدو وخصائص الحضر، وتوصل إلى أن المدينة هي بنية اجتماعية متطورة، وهي نتاج تواجد عدد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما اعتبرها أنها تشكل صورة لأعلى درجات التحضر (وذلك بالنظر إلى حجم السكان، ورفاهية الأفراد، وارتفاع مستوى المعيشة) (Majallat El-tarikh du centre national d'études historiques, 1978, PP 92-102)، والذي ينعكس على أطباع سكانها ونشاطاتهم وعلاقاتهم ونظمهم الاجتماعية، وبالتالي يطبعهم بثقافة مختلفة عن ثقافة أهل البدو .

وقد تأصل وتطور هذا المفهوم على يد الرواد الأوائل لمدرسة " **شيكاغو**"، أمثال " **لويس**" و " **بارك** " و " **ردفيلد** " وغيرهم ، عند دراستهم للمدن الأمريكية، واهتمامهم بالأثر الذي تمارسه المدينة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي، حيث اعتبرها هؤلاء أساسا لتفسير بعض الأنماط الحضرية، وعمدوا إلى إبراز خصائص المجتمع الحضري كنمط متميز مقارنة بنمط المجتمع المحلي، وتوصلوا إلى أن المدينة تأخذ محتوى ثقافيا خاصا، فتصبح تبعا لذلك متغيرا تحليليا لتفسير هذا المحتوى .

وقد شكل البعد الثقافي لدى " **ويرث** " اهتماما بالغا عبر مساهمته الفكرية في محاولة لفهم المدينة والحياة الحضرية، و قد كان ذلك سنة 1938، من خلال كتابه المتميز " **الحضرية كأسلوب للحياة** "، وكانت الانطلاقة له هي اعتبار المدينة مجالا متميزا بكبر حجمه، كثافته ولا تجانسه، و هذه الخصائص الثلاث ترتبط بطبيعة الحياة داخل المدينة وبشخصية أفرادها (القطب؛ وأبو عياش، 1980، ص ص 115-117). كما ذهب إلى تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع التقليدي والمجتمع الحضري وتوصل إلى عدد من المؤشرات الأساسية لشبكة العلاقات الاجتماعية الحضرية وهي:

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

- **تنوع الأهداف والدوافع والقيم؛** والذي يقوم على فقدان الثقافة لوحدتها التقليدية، حيث يتسع نطاق البدائل الثقافية فتتنوع الأهداف المتوخاة، والدوافع، وتختلف القيم، فيقوم الصراع وعدم الاتساق والمنافسة من أجل المصلحة.
- **قيام العلاقات الاجتماعية على أساس الاتصال الرسمي القائم بين أصحاب المصالح**؛ وتعتمد على الكتابات في التخاطب والاتصال، وتتميز بالتمسك بالشكليات والرسميات.
- **تحرر الفرد من الضوابط التقليدية؛** حيث يسود السلوك الكفء المتزن داخل إطار المجال الحضري، وهو سلوك يتميز بالعقلانية في تسيير أموره، ويوضع القرار في ضوء الضوابط الرشيدة.
- **الفردية والاستقلالية فكريا وماديا؛** وهنا تظهر الأسرة النووية، وتضعف الروابط الدموية، وتتباعد العلاقات القرابية، وتحل محلها علاقات الجيرة، وتختفي الوظائف الجمعية القائمة على التضامن والتعاون ، وتحل محلها الوظائف الفردية القائمة على الاعتماد الذاتي والاستقلالية، كما تضعف سلطة الدين والمعتقدات، وتحل محلها سلطة العلم والتكنولوجيا.
- **سيادة النظام والقانون؛** حيث تقوم العلاقات الاجتماعية على السلطة غير الشخصية وتعتمد على النظام المسير عن طريق القانون الوضعي.
- **سيادة السلوك الحضري**؛ المتأثر بالذكاء والحذر والمرتبط بالتفكير العلمي والتخطيط الهادف.

وتطورت فيما بعد الدراسات والبحوث الإيكولوجية، من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل الكمي في الدراسات وتحليل المناطق الاجتماعية، خصوصا عبر استخدام النماذج التي طورها كل من " **شيفكاي** " و " **بال** " (**Shevky et Bell**) في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وأشارا إلى أن المدينة ما هي إلا نتاج تغير مستمر للحياة، وحددا مسار هذا التغير من خلال تعقد البناء المهني، تحول البناء الاجتماعي، وتغير التركيبة السكانية، وباستخدامهما لمقياس التحليل العاملي اشتقا مؤشرات التغير وهي : الرتبة الاجتماعية، والتحضر، والعزل العنصري، كما اهتما بدراسة المدن من خلال متغيرات : ارتفاع معدل النساء العاملات، وانخفاض معدل الولادات، وانخفاض كثافة التملك. وتوصلا إلى أن أحسن مؤشرين للبحث عن التعمير هما معدل الخصوبة والأسرة النووية. (Bardo; and Hartman, 1982, pp 62- 66)

أما **"ردفيلد"** فقد سعى من خلال دراسته للمجتمع الحضري والمجتمع الريفي (الفولك)، ومن منطلق النظرة الثقافية الإيكولوجية إلى تحديد خصائص كل من المجتمعين وطبيعة التحول من الفولك إلى الحالة الحضرية، ومصاحبات هذا التحول من تغيرات اجتماعية وثقافية على أساس أن هذا التغير هو سمة من سمات أي مجتمع (الخولي، 1982، ص ص 20 – 29)، وتوصل بعد التحليل والمقارنة إلى صياغة عشرة متغيرات لقياس درجة التحضر- وهي : - الارتباط بالعالم الخارجي - تطوير اقتصاد السوق - التباين - البعد عن الروابط القرابية - عدم التمسك بالعقيدة - الابتعاد عن العادات والأعراف - التسامح والتأكيد على الحرية الفردية - التخصص المهني - تقسيم العمل - الاعتماد على المؤسسات الرسمية.

كما قدم لنا **" ردفيلد "** ثلاثة مفاهيم أساسية يمكن من خلالها دراسة طبيعة المجتمع الحضري وتكويناته وهي: العلمانية، الفردية، التملك الثقافي. (رشوان، 2005، ص ص 220 – 221)

ومن خلال الطروحات المختلفة التي تناولت موضوع الثقافة الحضرية، يمكننا أن نحدد عناصرها الأساسية في النقاط التالية :

- ✓ الممارسة الاجتماعية.
- ✓ الاندماج الاجتماعي (الرموز، الأفكار والتصورات، القيم، العادات، التقاليد).
- ✓ العلاقات الاجتماعية (تقاسم الأفكار والآراء والأهداف والقيم في المجال الثقافي الحضري).

ولما كانت هناك متعارفات مشتركة أوجدتها الثقافة السائدة، وقام بتحريكها وتوزيعها البناء الاجتماعي القائم، فإن الأفراد وبفعل تأصيل تلك المتعارفات في سلوكياتهم، إنما يتصرفون وفقا لها متخذين من مشاركتهم في البناء الاجتماعي وسيلة لإثبات فعالية المتعارفات، لتظل مكونة قاعدة مشتركة تربط أفراد الجماعة بتكويناتها الاجتماعية في حالة ما إذا توفر التوافق مع الثقافة الأصلية أو المحلية، لكن التوافق ليس مطلقا، فهناك أفراد لا يتوافقون إلا نادرا، وفي أحيان كثيرة ، وآخرون قد يفشلون في محاولاتهم للتوافق، لذا فإن المعادلة السلوكية إنما تتأثر إلى حد بعيد بمدى التعرف على واقع هذا التوافق، ولماذا يحدث خروجا عن الثقافة السائدة . (قنوص، 2008، ص 208)

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

2) البناء الاجتماعي الحضري وعلاقته بالثقافة الحضرية :

تكمن وظيفة البناء الاجتماعي الحضري في تحويل أو ترجمة القيمة الثقافية إلى معيار اجتماعي، وهذه العملية لا تتم إلا من خلال شبكة التنظيمات الاجتماعية التي تجمع بين النظم الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وما يتصل بها من تنظيمات اجتماعية أخرى، وما تنتهي إليه من نسق اجتماعي، في الوقت الذي تبقى فيه الثقافة محتفظة بمأثوراتها الشعبية وأعرافها.

فالبناء الاجتماعي يقوم بتحريك ما تعارف عليه المجتمع من معايير، أو كما يسميها **" دوركايم Durkeim "** بالتصورات الجمعية، والتي لا تخرج عن كونها تصورات المجتمع للقيم التي طرحتها الثقافة (قنوص، 2008، ص 208)، وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون بصفة عامة من مجموعة متصلة ومنظمة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز أدوار الأفراد ووظائفهم، فإن البناء الاجتماعي الحضري بخاصة له أهمية حيوية في صياغة الشكل الحضري السائد، فهو يتسم بخصائص معينة لعل أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد، وتتمثل هذه العلاقات في مجموعة من الرموز مثل : عنوان السكن وطريقة اللباس، ونوعية المأكل والمشرب، وأسلوب الإنفاق، ونمط الاستهلاك، كما أن درجة التجانس الثقافي بالمدينة تؤكد على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين ساكني النمط الحضري والوافدين إليه من المناطق الحضرية أو غير الحضرية.

والبناء الاجتماعي الحضري يتحدد إطاره بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولا والحضري ثانيا، وهذا الإطار الثقافي يحكمه نسق القيم السائدة، ومن الطبيعي أن يختلف هذا النسق بين أنماط المجتمع ريفية أو حضرية، ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمطي المجتمع من ناحية، وبين درجة انسجام الشخص الوافد إلى المركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق يرى **" لويس ممفرد "** أن المدن تتمتع بطاقات وقدرات غير متناهية من أجل التكيف مع الظروف الجديدة، حيث أن موجات الهجرة باتجاه المدن تنتج اختلافات في التركيب الاجتماعي للمدينة، وتخلق الإحساس بالفردية لدى بعض المقيمين بالمجتمع الحضري، وهذا المجتمع غير المتجانس اجتماعيا وثقافيا يصل إلى درجة التكامل الاجتماعي للبناء الحضري من خلال عمليات التكيف، والتمثيل الثقافي بين الجماعات.

ويرى **" بانتون"** أنه لكي تصل جماعة إلى مرحلة **التكيف** أو **الاكتساب الثقافي Acculturation** ، يجب أن تزداد العلاقات بين أفرادها، ويتسع نطاق الاتصال المنظم، والذي يؤدي إلى ضعف

حدة التنافس والصراع، حيث يتكيف من هم أكثر اتصالا ببعضهم للتوافق مع النظام الاجتماعي الحضري الذي يعيشون فيه. ومن ثم تدخل العلاقات إلى مرحلة **التمثيل الثقافي Assimilation** ، حيث يتحقق ذلك التكيف باكتسابهم **خصائص ثقافية مشتركة Commun Culture** . (إبراهيم، 2009، ص ص 181 – 187)

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الثقافة الحضرية متكونة من مكونات منها ما هي مادية تتمثل في العمران، وطرق البناء، والهندسة، والطرقات، والسيارات ، والهياكل، والمؤسسات، والموقع، واللباس، والأثاث وغيرها....، ومنها ما هي غير مادية ، أو ما يطلق عليه القطاع الاجتماعي للثقافة و أيضا البناء الاجتماعي (إذ يشمل مفهوم المجتمع جانبين أساسيين هما: البناء الاجتماعي الذي تمثله العلاقات الاجتماعية، والتفاعلات والتصورات الموحدة ولثابتة نسبيا بين الأفراد داخل المجتمع الحضري، والجانب الثقافي المتمثل في أسس تلك العلاقات والقواعد التي تقوم عليها)، ونجد المكونات الفكرية، أو ما يطلق عليه القطاع الفكري للثقافة (اللغة واللهجة، الفن، الدين، العلم، العادات، التقاليد....)

وعلى العموم ، فإن الثقافة الحضرية هي التي تشمل كل مكونات الثقافة المادية واللامادية والفكرية، والثقافة هي ميزة المجتمع، وهي التي تجعله مختلفا عن المجتمعات الأخرى، فهي حصيلة ما تعلمه الأفراد في محيطهم الاجتماعي، وبذلك فهي تتضمن نمط معيشتهم، وأساليبهم الفكرية، ومعتقداتهم، ومشاعرهم، واتجاهاتهم، وقيمهم، والأساليب السلوكية التي يستخدمونها في تفاعلاتهم اليومية، وكل ما يستخدمه أفراد هذا المجتمع من الآلات والأدوات في إشباع حاجاتهم وتكيفهم مع بيئتهم الاجتماعية الطبيعية، وحسن استغلالها والسير وفقها.

3) الثقافات الفرعية والبناء الاجتماعي الفرعي في المجتمع الحضري :

يحظى مفهوم **الثقافات الفرعية Sub Culures** باهتمام كبير من قبل الباحثين في علم الاجتماع والأنتربولوجيا الثقافية، حيث لا تقل الأهمية النظرية والتطبيقية التي يجدها هذا المفهوم عند الباحثين عن اهتمامهم ببعض المصطلحات الأساسية الأخرى مثل: الدور، والطبقة، والنسق، والنظام وغيرها، ولهذا فإن مفهوم الثقافة الفرعية يجب أن يعالج من الناحية النظرية في ضوء ثلاث قضايا مهمة ترتبط بهذا المفهوم هي:

- توضيح فكرتي الثقافة والبناء كمنظورين أساسيين يعتمدان على فهم سير العلاقات الاجتماعية.

- توضيح الحدود أو الفواصل الخاصة بأي ثقافة فرعية.
- إدراك المكونات والاستمرار أو الدوام، والتغير في مستوى الثقافة الفرعية.

ونتيجة لتعدد الثقافات واختلافها، والتي قدر **" ميردوك "** عددها بأكثر من ثلاثة آلاف (لكل منها مميزاتها الخاصة)، فقد تعددت مفاهيمها كالثقافة المتدرجة، والثقافة الرفيعة، الثقافة الدنيا، الثقافة الشعبية، الثقافة الكلاسيكية، ويمكن كذلك إضافة مفاهيم شائعة كالثقافة الهامشية، وثقافة الفقر عند **" أوسكار لويس "** . (بن السعدي،2001- 2002 ، ص 30)

ويفرق **" مايكل كلارك "** بين الثقافة الفرعية والبناء الفرعي للجماعة، فالثقافة الفرعية ترتبط بنسق الأفكار والمعاني، بينما يرتبط البناء الاجتماعي الفرعي بالأحداث الاجتماعية أو السلوك **Behavior**، أما **" هوارد بيكر"** فيشير بضرورة الربط بين نسق الأفكار (الذي يتضمن القيم والمعايير) والممارسات التي تشتمل على سلوك الأشخاص والجماعات داخل الحدث الاجتماعي، وذلك من خلال مناقشته لفكرة الثقافة في ضوء التفاعلية الرمزية كاتجاه للتحليل والتفسير.

وقد ظهر مفهوم الثقافة الفرعية لأول مرة من خلال البحث الذي أجراه **" فردريك تراشر" Fredric Trasher** عن عصابات مدينة شيكاغو الأمريكية عام 1927 ، حيث توصل إلى كون هذه الجماعات الجانحة لها تقاليدها وقيمها الناجمة عن تأثير البيئة التي تنشأ فيها أعضاء تلك العصابات والتي جعلتهم أفراد منعزلين ومنفصلين عن الوسط الاجتماعي السوي (عزام ؛ وأبو حوسة ؛ وربايعية، 2010، ص ص 414- 415) . وعلى الرغم من الاستخدام المبكر لمصطلح الثقافة الفرعية في النظرية الاجتماعية والدراسات التطبيقية، إلا أن مفهومها ظل مبهما وغامضا، وقد زاد من غموضه اختلاف وجهات النظر أو النقاط التي ركز عليها العلماء في تحليلاتهم لهذا المفهوم، ففي الوقت الذي حاول فيه **" أرنولد جرين "** و **" ميلتون جوردن "** أن ينظر إلى الظواهر الثقافية الفرعية على أنها تمثل عنصرا انقساميا في علاقتها بالمجتمع الكلي، فإن **" ميلر"** و **" ألبرت كوهين"** أكدا من جهتها على أهمية موجات القيم الأساسية لأعضاء المجتمع الفرعي فيما يتعلق بالمعايير وأنماط السلوك، وهو الاتجاه التفاعلي الذي تبلور بعد ذلك على أيدي علماء التفاعلية الرمزية أمثال : **"هوارد بيكر"** و **" بلانش جير"** و **" مالكوم سبيكتور"** ، ويشير هذا الاتجاه إلى الثقافة الفرعية، وما يرتبط منها بالوظائف الكامنة لسلوك هذه الجماعات.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

وعلى العموم فإن الثقافة الفرعية لا تخرج عن كونها " جماعة من الناس يشتركون في أنماط متميزة من القيم والمعتقدات، تتميز طريقة حياتهم على الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر في بعض الأنماط السلوكية الخاصة بهم " . والثقافات الفرعية هي ظاهرة ملازمة للمجتمعات الحضرية، بحكم التركيب الإثني والاجتماعي والثقافي غير المتجانس للناس في مثل هذا النوع من المجتمعات، ذلك أن الحجم الكبير للمدينة، وترامي مساحتها واتساع أطرافها يولد جماعات فرعية تعمل مع مرور الزمن وتحت ضغط ظروف الحياة الحضرية على أن تنأى بنفسها عن المجتمع الكلي الذي تعد جزء منه، كي تتميز عن غيرها من الجماعات، وتحتفظ بشيء من الخصوصية وروح التعاون الذي يمكنها من حماية مصالحها في مجتمع حضري ضخم تعمه المنافسة وصراع المصالح وتناقضاتها، مما يهدد بضياع الكثيرين ممن لا يتمكنون من الإمساك بآليات من شأنها حماية مصالحهم وهويتهم المميزة، وسعيا إلى ذلك تعمل هذه الجماعات على أن تطور لنفسها نمطا من المعيشة تختلف به عما يحيط بها ضمن الثقافة الكلية للمجتمع، وعلى الرغم مما قد يحدث من اختلاف على مستوى السلوك بين أفراد هذه الجماعات من جهة، وسلوك أفراد المجتمع الكلي من جهة أخرى ، تبقى ثقافة هذه الجماعات الفرعية متضمنة لعناصر مشتركة مع الثقافة الكلية، كما تحتفظ لنفسها بعناصر أخرى تميزها عن غيرها من الثقافات.

إن ثقافة المجتمع الحضري الحديث لا تكون على درجة من البساطة فيما يتعلق بالمعايير والقيم السلوكية الخاصة بأعضاء هذا المجتمع ، نظرا إلى وجود كثير من الجماعات الفرعية التي ينتمي إليها الأفراد داخل الثقافة الكلية، حيث تتميز في الوقت نفسه بثقافات فرعية معينة، ويعد فهم هذه الثقافات الفرعية من الأمور اللازمة لتحقيق الفهم الشامل للثقافة الحضرية الحديثة، وهذا لن يتحقق إلا عن طريق الدراسات الجزئية للسلوك الإنساني الذي تعكسه الثقافات الفرعية ضمن المجتمع الحضري الواحد. (عزام ؛ وأبو حوسة ؛ وربايعية، 2010، ص ص 414- 415)

ثانيا: سيرورة ظاهرة التعمير في الجزائر وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع :

إن تاريخ التعمير في الجزائر لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن حضارة البحر الأبيض المتوسط، ولا عن تاريخ المغرب الكبير، فكل الأحداث التي مرت بها المنطقة كان لها الأثر البالغ على النمط العمراني، والذي تميز بالتداخل أحيانا، والانصهار أحيانا أخرى، وعلى العموم فهناك اتفاق بين معظم المراجع أن تاريخ التعمير والتحضر في الجزائر قبل 1830 قد مر بثلاث

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

مراحل أساسية، شكلت الفترات المهمة والمؤثرة في هذا الشأن وهي: المرحلة الرومانية البيزنطية، المرحلة العربية البربرية، والمرحلة التركية، حيث حملت كل مرحلة خصوصيات الحضارة المميزة لها والأهداف الإستراتيجية المعلنة، وفي خضم ذلك كانت المدينة والحياة الحضرية مظهرا لهذا التمايز بكل أبعاده ومنشآته. (Rahmani , 1982, pp 44-45)

وبتسليط الضوء على المرحلة الكولونيالية الفرنسية تتضح لنا أهميتها كأبرز محطة في تاريخ التعمير في الجزائر، لما لها من أثر بالغ وواضح على المجال الحضري الذي تميزت به المدينة الجزائرية، حيث كانت إستراتيجية فرنسا في مجال العمارة موجهة لطمس معالم العمارة العربية الإسلامية، وسلخ الهوية الجزائرية، من خلال تطويق الأحياء الشعبية لمنع نموها وتوسعها، كما فرضت عناصرها الهندسية على النسيج الحضري حتى خلال عمليات الترميم، والتي كانت تتم بإدخال لمسات معمارية غريبة سلبت المجال الحضري تلك الخصوصية العربية الإسلامية التي كان يتميز بها. (الزريبي؛ وديب ؛ والحسين، جوان 2000، ص ص 31- 33.)

وبصفة عامة فإن التعمير الكولونيالي قد تبنى الطرق الغربية في الإنشاء، واعتمد على الهندسة العسكرية التي كانت تستجيب للإستراتيجية التي انتهجتها فرنسا في تخطيط المدن، سواء تعلق الأمر بالمدن القديمة كالجزائر وقسنطينة أو حتى المدن والقرى الصغيرة. فبعد أن بسطت فرنسا نفوذها عبر معظم الأقاليم والمدن الجزائرية، وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب لاستراتيجياتها، في الوقت الذي كان فيه معظم السكان الأصليين يعيشون نمط الحياة الريفية القبلية، فبدأت السلطات الاستعمارية في إعادة تشكيل شبكة حضرية جديدة بالاعتماد على القديم منها، وبإنشاء مراكز حضرية جديدة يمكن من خلالها تحقيق فكرتها الاستيطانية واستغلال الثروات الاقتصادية للبلاد(Rahmani , 1982, pp 76- 77) ، وبهذا بدأت أفواج المعمرين تتوافد من كامل أنحاء أوروبا إلى الجزائر، نتيجة الإغراءات التي قدمت لهم من طرف السلطات الاستعمارية، وخاصة بمنحهم الأراضي الفلاحية للاستغلال مجانا بعد انتزاعها من ملاكها الأصليين بطريقة أو بأخرى .

وفي خضم هذه التحولات الجذرية في البنية الاجتماعية والحضرية الناتجة عن السياسة التي انتهجتها فرنسا، تلاشت ملامح بعض المدن القديمة، وتقلصت أهمية البعض الآخر، وفقدت أخرى أعدادا كبيرة من السكان الجزائريين، مقابل تطور وتوالي الهجرات الأوروبية، وهكذا تكونت شبكة حضرية جديدة موزعة حسب خمسة أنماط هي :

- **مدن ميتروبولية:** قسنطينة، الجزائر، وهران.
- **مدن متوسطية:** فيها المدن المشكلة من أغلبية مسلمة مثل: باتنة، مليانة، معسكر، تلمسان، حافظت على خصائصها العربية البربرية، ومدن ذات أغلبية أوروبية كالبليدة، سيدي بلعباس، متواجدة ضمن محيط الأراضي الخصبة.
- **مدن فلاحية ساحلية:** مثل بوفاريك، المحمدية، شرشال، وهي تشكل نقاطا مركزية في النشاط التجاري والإداري والسكني.

مدن المراقبة والإدارة: وهي تمثل قواعد عسكرية، وفروع إدارية تحافظ على التواجد المستمر لسلطات الاحتلال مثل: تبسة، المشرية، سعيدة، الجلفة. (Rahmani , 1982, pp 79- 80)

وبناء على ما تقدم، يتضح لنا أن معالم المدينة الجزائرية قد تشكلت ونمت عبر مراحل متعددة موازاة مع تعاقب المحتلين والغزاة عليها، ولكن من الواضح أن البصمة الفرنسية الكولونيالية قد تركت الأثر الأكبر على هياكلها ومجالاتها الريفية والحضرية مشكلة إرثا معماريا ثقيلا ومتشعب الأبعاد، كان له تأثيراته على الحياة الحضرية غداة الاستقلال، فمن خلال الهندسة والفن المعماري الأوروبي تكونت عقلية جزائرية ذات قيم أوروبية بعيدة عن ثقافتنا العربية الإسلامية (Bourdieu, 1963, pp 03- 08)

هذا الإرث الثقيل حمل السلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلى مواجهته والتصدي له بكل مستوياته رغم خطورة المؤشرات الاقتصادية التي توحي بعجز كبير خاصة في مجال التأطير، في ظل هجرة ما لا يقل عن مليون أوروبي، من بينهم كل الإطارات المسيرة لدواليب الاقتصاد والمؤسسات والإدارات المختلفة، مما زاد من صعوبة إعادة التوازن المفقود بعد الاستقلال سواء تعلق الأمر بإعادة الاستقرار السياسي أو بتأسيس قواعد نمو تساعد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية على ضمان مستقبلها في إطار من الاستقرار والتهيئة والأمن.(بن السعدي، 2001-2002، ص 102)

ولتدارك هذا الوضع تم استصدار مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الولائي الجديد، وقانون الاحتياطات العقارية، وإثراء النصوص التنظيمية للعمران، وكذلك تطبيق الإصلاحات الزراعية والتي تجسدت خاصة من خلال القرى الاشتراكية التي عرفت النور منذ بداية

السبعينات، كما بدأ التوجه الحقيقي لطرح مشكلة السكن خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، فكان الاتجاه نحو التحكم في النمو العمراني وامتصاص الآثار المدمرة الناتجة عن الأحوال السكنية المتدنية خاصة في المدن الساحلية ووضعت عدة مخططات تنموية شملت ميدان التعمير وذلك برفع مستوى الخدمات في الأحياء المتخلفة، وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة باستمرار وصولا إلى تحقيق التنمية المحلية المنشودة في ظل تزايد حجم المدن، وارتفاع معدلات التعمير والتحضر. (Tamine, 1982, p 15)

وقد أنجزت أغلبية هذه البرامج على أراضي زراعية في شكل توسعات عمرانية لمناطق معمرة، دون بحث دقيق ولا مراعاة للجيوب الحضرية الموجودة داخل الأنسجة العمرانية، رغم أن ذلك قد مضى تحت أعين الهيئات المختصة وبواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا، فنمت مدننا وتوسعت في شكل فسيفسائية عمرانية تظهر هنا وهناك، تتزاحم وتتداخل فيها المحلات السكنية على اختلاف أشكالها ومواد بنائها دون مراعاة لأي اعتبارات تخطيطية. كما أن محاولة التوجه نحو المناطق الداخلية للبلاد لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية وتخفيف الضغط على المناطق الساحلية قد أثبتت عدم جدواها، لأن ذلك ترجم ميدانيا بنفس الخطط والوسائل التقنية والأشكال العمرانية التي لا تخرج عن الإطار المصنع الجاهز للعمارة، بعيدا عن الظروف الجهوية والمميزات المناخية والاجتماعية والثقافية.

إزاء هذا الوضع حاولت الجزائر مؤخرا - من خلال سياساتها الإستراتيجية في تخطيط المدن – إيجاد حلول للمشاكل والاختلالات التي يعاني منها المجال الحضري، باستصدار مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية كنواة وركيزة أساسية لضمان ترقية المدينة، في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بالتخطيط الحضري، وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها، لضمان تنمية عمرانية تنطلق من إدخال البعد الاجتماعي والثقافي في جميع مراحل العملية العمرانية بدءا من التخطيط وانتهاء بالتسيير. (سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر ، د ن، ص 22، http://www.startimes.com/F.aspx?t=9448347)

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

ثالثا: المورفولوجيا الاجتماعية والبناء السوسيو ثقافي للمجتمع الحضري بمدينة قالمة وانعكاساتها على النمط العمراني:

ترتبط المورفولوجيا الاجتماعية والبناء السوسيو ثقافي ارتباطا كبيرا بالمورفولوجيا الحضرية، أو ببنية وتشكيل المدن وكيفية استغلال الأرض داخل المجال الحضري، حيث تؤثر الخلفية الفكرية والثقافية للأفراد في المدينة على طريقة استغلالهم وتعاملهم مع المحيط الذي يعيشون فيه، بل وتحدد الأنماط العمرانية الموجودة والتي هي من إنتاج السكان، تعبر عنهم وتتوافق مع خلفياتهم الاجتماعية والثقافية، وتستجيب لاحتياجاتهم المختلفة.

وقد شهدت مدينة قالمة شأنها شأن المدن الجزائرية الأخرى صراعا حاد في المنتجات والأنماط العمرانية، أنتجه ذلك التنوع والاختلاف في الأصول الاجتماعية والثقافية لسكان الإقليم، منذ الوجود الروماني في المنطقة إلى يومنا هذا. وقد عرفت منذ القدم استقرارا بشريا نتيجة توافر أسس وعوامل ومقومات جغرافية، واقتصادية، واجتماعية كبيرة، وازدادت نسبة التحضر في هذا الإقليم بوتيرة سريعة خاصة بعد الاستقلال، حيث كانت هذه النسبة لا تتعدى 30 % سنة 1966 (التعداد العام للسكن والسكان، 1987)، لترتفع إلى 63% في تعداد 1998، وفي الواقع فإن هذه الزيادة ترجع إلى عاملين هما: تيارات الهجرة المتدفقة من القرى إلى المدن نتيجة التطور الكبير في الخدمات الذي يشهده هذا الإقليم، بالإضافة إلى عامل الزيادة الطبيعية. (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة ، 2013/12/15)

ويتفق معظم الباحثين و المؤرخين على أن قبيلة " **كتامة** " هي أول من استوطن بمنطقة قالمة، إلا أن الروايات قد اختلفت في أصل ونسب هذه القبيلة، وأيا كانت حقيقة أصولها فإن ما يجب التنويه إليه هو أنها تعتبر من أهم القبائل البربرية في المغرب الأوسط في القرون الوسطى عددا وشأنا، وقد سارع الرومان إلى احتلال المدينة نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، فقد كانت إحدى المراكز الرئيسية للمملكة النوميدية، وبعد سقوط قرطاجة عام 146 ق.م أصبحت قالمة معلما هاما وحصنا منيعا من حصون المملكة النوميدية، ومخزنا للذخيرة الحربية خاصة في عهد يوغرطا.

ويرى بعض المؤرخين أن أهمية مدينة قالمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تضاءلت بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في القرن السابع ميلادي، فظلت نقطة وصل بين الشرق والغرب،

إذ أن القوافل كانت تتخذ عنابة ممرا لها نحو الشرق أو الغرب، ولهذا فإن مختلف الأحداث التي شهدتها عنابة هي نفسها التي شهدتها قالمة.

وقد اتخذ العرب الفاتحون من قالمة معسكرا لهم، كما توافدت عليها العديد من القبائل العربية واستقرت بها، خاصة بعد الحملة الهلالية في القرن 03 هجري (الموافق للقرن 09 ميلادي)، وهي لا تزال بها حتى اليوم، وأدى اندماج العنصرين إلى تكوين مجتمع جديد على أسس ونهج جديدة.

ويذكر **" حسن الوزان "** أن الأعراب سيطروا على المنطقة ما بين القرنين 12 16 م، وينحدر من هؤلاء البدو العرب: أولاد ظافر، وأولاد سنان، وأولاد علي، والدرارية، كما هاجر إليها عدد من القبائل الحضنية الهلالية مثل: أولاد دراج، والنوايل، وأولاد ماضي، ويوجد بها كذلك عدد من الفراجوة، والشاوية من قبيلة هوارة، وقبيلة درغالي.

أما في العهد العثماني فقد تدهورت قالمة عمرانيا، وأصبحت أشبه بقرية صغيرة إلى جانب الأطلال البونيقية، والرومانية، والبيزنطية التي ظلت باقية حتى ذلك الوقت، وقد كانت بالمدينة حامية تركية تقيم في أحد الأبراج، هدم فيما بعد على يد الاحتلال الفرنسي. ولم يترك التواجد التركي بالمنطقة أي أثر سوى بعض الأسر المتواجدة حاليا، والتي لها جذور تركية . (DUC. PDAU (phase 01, Mai 2007, p 27

ومع وصول جيوش الاحتلال الفرنسي للمنطقة ، بقيادة الماريشال **"كلوزال "** سنة 1834 (بعد احتلال عنابة سنة 1832 متجهة إلى مدينة قسنطينة) ، لاحظ المستعمر أهميتها الإستراتيجية فعمل على إعادة بنائها جاعلا منها حصنا منيعا محاطا بالأسوار، وأخذ المستوطنون يتوافدون عليها، وذلك لخصوبة أراضيها ولطافة مناخها، كما ظلت المدينة خلال فترة الاحتلال مركزا لاستقطاب العديد من العائلات الجزائرية سواء من القرى والأرياف والمناطق الجبلية أو من باقي ولايات الوطن نتيجة السياسة التي انتهجها المستعمر، حيث تم اختيارها من طرف الماريشال الفرنسي لتكون عاصمة للإقليم بعد احتلاله لمدينة قسنطينة سنة 1838. وابتداء من 1848، بدأت المدينة في النمو والتوسع العمراني تحت الوصاية الفرنسية، حيث عرفت أول مخطط حضري سنة 1843. (سامعي، د ت، ص ص 50- 51)

فقد ظهر العمران كنواة أولى للمدينة مع مجيء الوحدات الاستعمارية الفرنسية، وتطور فيما بعد ليشكل مركز المدينة الحالي، حيث شرعت سلطات الاحتلال في تنظيم المدينة ابتداء من

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

1845، وذلك بشق وتمهيد الطرقات، وإمداد المدينة بالمياه الصالحة للشرب، وبناء الكنيسة، والمدرسة والمستشفى، و غيرها...، وحسب إحصاء 1845 فقد وصل عدد سكانها إلى 540 ساكن، ثم 950 ساكن في 1847، منهم 203 يهود ومسلمين. وفي سنة 1858 تركت السلطة العسكرية الحكم للإدارة المدنية، حيث بدأت المدينة في النمو والتوسع العمراني، ووصل عدد سكانها سنة 1870 إلى 3630 ساكن، ثم 5233 ساكن سنة 1876، ثم 5627 سنة 1882، ليصل العدد إلى 214 10 ساكن سنة 1906.

وخلال هذه الفترة (أي من 1845 إلى 1906) تم بناء المسجد سنة 1850، اكتشاف شبكة مياه صالحة للشرب سنة 1858، انجاز مصارف المياه انطلاقا من الآثار الرومانية ابتداء من سنة 1866، إنشاء البنك الفلاحي سنة 1885، ربط المدينة بشبكة الكهرباء سنة 1892. وعلى العموم فقد تميزت الفترة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر بإعادة إحياء قالمة على أنقاض المدينة الرومانية **"كالما "** .

وقد ظهرت أول التوسعات الحضرية باتجاه شمال المدينة بين (1850-1914) حيث أنشئت محطة القطار والمجزرة القديمة، وابتداء من سنة 1918 إلى غاية 1939، بدأ التوسع الحضري خارج أسوار المدينة باتجاه الشرق والجنوب تجسد في ظهور أحياء جديدة كحي حسن الاستقبال وحي الحدائق. وبعد اندلاع الثورة التحريرية ولأغراض إستراتيجية استعمارية محضة تم تشييد حي عين الدفلة (الحفصي حاليا) شمال المدينة، وخلال نفس الفترة ظهرت تجمعات سكنية جديدة أسست على ضفتي " واد السخون ".

وما يمكن قوله عن سكان قالمة خلال هذه المرحلة هو أنهم عبارة عن تشكيلة اجتماعية مختلفة الأصول، نشأت عن نزوح أهالي القرى النائية إلى مركز المدينة بحثا عن الحماية جراء سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها السلطات الفرنسية لمجابهة الثورة التحريرية، بالإضافة إلى السكان الأوروبيين الذين استوطنوا بالمنطقة.

وعن قالمة بعد الاستقلال وبالأخص في السبعينيات؛ ابتداء من ظهورها كولاية قائمة بذاتها، فإنها عرفت نموا حضريا متسارعا، ارتبط بإنشاء عدة وحدات صناعية كمصنع السيراميك سنة 1970، مصنع الدراجات والدراجات النارية سنة 1971، مصنع السكر سنة 1973، والتي عملت على جذب أعداد هائلة من المهاجرين بحثا عن فرص العمل السكن الترفيه، كما شهدت المدينة وفود أعداد كبيرة من البدو الرحل انتقلوا إليها من المناطق الجزائرية الجنوبية، وكان

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

استقرارهم في المدينة في شكل خيم أقيمت بحي " بو روايح سليمان " وحي " فنجال "، حولها هؤلاء فيما بعد إلى أحياء قصديرية، وتم بعدها الاندماج الاجتماعي، فتأقلموا مع السكان السابقين للمدينة واندمجوا معهم، مما شكل عبئا إضافيا على المدينة وتكثيفا ذو طابع ضاحوي .(191 (DUC. PDAU phase 01, Mai 2007, pp190-

إزاء هذا الوضع حاولت السلطات المحلية وضع برامج ومخططات حضرية من شأنها أن تحقق تهيئة أفضل للمجال الحضري، تنظيما منسجما للمدينة، تجسدت في مخطط التعمير المؤقت **(PUP)**، مخطط التعمير الموجه (**PUD**، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، حيث عرفت المدينة توسعا سكنيا متعدد الاتجاهات لا يمثل قطيعته عن الوسط الأصلي الريف، وإنما هو امتداد لنمط حياة الريف خصوصا في مناطق الضواحي (بوتفنوشت ، 1984، ص 36.)، ومن نتائجه السلبية:

- ظهور أحياء السكن الفوضوي.
- التوسع على حساب الأراضي الزراعية (كحي الإخوة رحابي).
- النمو الحضري العشوائي واللامعقول وظهور الضواحي السكنية.

وخلال الثمانينات، وفي خضم أزمة الإسكان الحادة التي بدأت تظهر بشكل محسوس ابتداء من 1970 إلى غاية 1980، أنشئت عدة أحياء منها: حي عقابي، ساحة المناورات، حي رحابي، حي بارة، حي عين الدفلة، وحي قهدور، من خلال البرامج السكنية التي استفادت منها المدينة خلال الفترة ما بين 1980 و 1986.

أما في المرحلة الأخيرة والتي تلت 1990 فقد استقبلت قالمة حركات هجرة واسعة من مختلف الولايات – خاصة الولايات التي كانت تعاني من مشاكل أمنية - في خضم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها واستقرارها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى، وبذلك فقد سجلت المدينة حركة تحضر عشوائية أنتجت نسيجا حضريا غير متجانس، وهو ما يدل على ضعف التسيير والتخطيط الحضريين، وغياب التنسيق والمتابعة الخاصة بمشاريع الإسكان المبرمجة، حيث قدر إجمالي الحظيرة السكنية سنة 1998 بـ 21 729 مسكن أحصي بمدينة قالمة لوحدها، من ضمنها 1071 مسكن قصديري قصديري (W de Guelma. La monographie de la wilaya de Guelma, édition 2006, pp 50- 51)، وقد ارتفع هذا العدد ليصل سنة 2000 إلى 23 545 مسكن ببلدية

قالمة، منها 105 23 مسكن موجود في مركز المدينة، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية لإعادة تهيئة المجال الحضري في ضوء أدوات التهيئة والتعمير الجديدة؛ والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **(PDAU)**، مخطط التعمير الولائي **(PAW)**، ومخططات شغل الأرض **(POS)**، وهو ما أنتج أنماطا عمرانية جديدة ومختلفة عن سابقاتها زادت من تنوع عمران المدينة.

وعلى هذا فقد ارتفع العدد الإجمالي للمساكن بالمدينة ليصل إلى 158 27 مسكن سنة 2008، وقدر معدل احتلال المسكن بـ 05 ساكن / مسكن. (DUC. PDAU phase 03 , Juillet 2010, p25).

هذا الارتفاع الملحوظ في عدد المساكن أنتج حالة من الفوضى، تظهر ملامحها في انتشار المساكن الفوضوية، وغير المرخصة، والقصديرية، والتي تجاوزت نسبتها 15.32% من إجمالي الحظيرة السكنية بالمدينة، إضافة إلى نقص إن لم نقل ندرة المرافق والتجهيزات المختلفة التي يحتاجها السكان وسوء توزيعها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن كل مرحلة من المراحل السابقة التي مر بها نمو وتطور المدينة لها نمطها العمراني الذي أنتجته والذي يميزها عن غيرها سواء من حيث نوعية البناء أو استعمالات الأرض، ويمكن تحديد هذه الأنماط فيما يلي:

أولا: يتمثل الشكل الأول من أشكال التعمير في المدينة في **النمط الأوروبي** الذي شرع المستعمر في إنجازه بعد دخوله إليها، وهو يمثل النواة الأولى القديمة التي أعدت بشكل هندسي مخطط ومنسجم، والمتكونة من مباني فردية، منها منازل بحدائق أمامية ومساحات خضراء، بالإضافة إلى أبنية عمودية كبيرة ومتوسطة ذات طابع أوروبي لا تتجاوز في مجملها الأربع طوابق (R+3)، حيث يستخدم الطابق الأرضي عموما لأغراض تجارية، بينما تخصص بقية الطوابق للإقامة السكنية. أما عن حالة هذه الأبنية فهي تتباين بين رديئة إلى متوسطة ولهذا فقد شهدت عدة إصلاحات وترميمات من طرف البلدية وحتى من طرف السكان أنفسهم .

ثانيا: النمط الفردي العشوائي، وتمثله الأحياء التقليدية الشعبية التي تتكون أغلبية منازلها من طابق واحد، لها نوافذ صغيرة تطل على الخارج مع وجود الفناء (وسط الدار)، منازلها متلاصقة ببعضها البعض، تتميز بالتلقائية في استعمالات الأرض، تغطي مساحة واسعة من النسيج الحضري، وتتمركز بصفة خاصة في الناحية الغربية للمدينة، على موقع طوبوغرافي جد صعب، وهي بذلك تخرق كل قوانين التحضر وتشمل: حي بورارة، بن شغيب، الحاج مبارك، عين الدفلة، بن

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

بركات، بن عمر...، تعاني المباني في هذه الأحياء من القدم والتلف، بالإضافة إلى ضيق شوارعها وسوء صيانتها، وهي تشكل في مجملها عبئا ثقيلا على المدينة.

ثالثا: النمط الفردي المخطط، ويتمثل في المشاريع والإنجازات التي برمجت ابتداء من المخططات العمرانية الأساسية، كتخصيصات 19 جوان 1 و2 و 3 ، مغمولي، هرقة، عين الدفلة 1 و2 ، بالإضافة إلى أحياء التعاضديات غرب المدينة. تعاني هذه الأحياء من نقص في التجهيزات والمرافق، لهذا فهي تظل تابعة لوسط المدينة.

رابعا : السكن الجماعي، والذي ظهر بشكل ملحوظ ابتداء من السبعينات، خاصة بعد التوسع الصناعي الذي عرفته المدينة، وظهورها كولاية قائمة بذاتها، حيث كانت هذه العوامل دافعا لاستقطاب الآلاف من المهاجرين مما شكل ضغطا على وسط المدينة، حاولت السلطات المحلية تجاوزه لتحسين وجه المدينة، من خلال تخطيط أحياء وبناء عمارات خاصة ضمن برنامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة **(ZHUN)** مثل:

- المنطقة الحضرية الجديدة **Fougerolles**.
- الإخوة رحابي.
- حي قهدور.
- حي بارة.
- حي الأمير عبد القادر.

لكن سرعان ما تلاشت مشاريع المناطق السكنية الحضرية الجديدة لتفتح المجال أمام مخططات جديدة للتهيئة العمرانية كمخطط شغل الأرض (**POS**) والذي أخذ على عاتقه مشاريع السكن الجماعي والفردي وغيرها....

خامسا : المباني القصديرية والفوضوية، حيث توجد في مدينة قالمة، ومنذ السبعينات أحياء قصديرية كبيرة تحوي السكان الذين استقروا بها بعد قدومهم إلى المدينة بحثا عن العمل أو لأسباب أخرى، ورغم ما تبذله الدولة من جهود للتخلص من هذه المساكن إلا أن عددها يبقى كبيرا، ومن بين الأحياء القصديرية التي تمثل النقطة السوداء بالمدينة واد المعيز (الذي استفاد مؤخرا من مخطط شغل الأرض **POS**)، وحي بن جراح.

وموزاة مع الأحياء القصديرية، نجد أحياء السكن الفوضوي أو غير المخطط، والذي تبنى منازله من الطوب ولها أسقف صلبة متينة نوعا ما، وهي تشوه الصورة الجمالية للمدينة شأنها شأن البيوت القصديرية، لذلك فإن مصالح البلدية عملت على ترحيل سكانها وهدم معظمها. (DUC. PDAU phase 01 , Mai 2007, PP 193- 196.)

وقد كانت ولاية قالمة من ضمن الولايات الجزائرية الإثني عشر التي استفادت من قرض مالي ضمن القرار رقم 4361، والذي تمت المصادقة عليه في 09 جويلية 1998 بواشنطن، بين الجزائر والبنك الدولي من أجل برامج البناء والتطوير الحضري، ويعد حي الحفصي من بين الأحياء التي استفادت من هذه الإعانة، إلا أن الغلاف المالي المبرمج لهذه العملية لم يتم استغلاله بالشكل اللائق، لذلك فهو لم يحقق الأهداف المرجوة (APW. La monographie de la wilaya de Guelma, édition 2002, p30) .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن قطاع الإسكان في مدينة قالمة ولسنوات عديدة بعد الاستقلال قد كان خاضعا للمنافسة بين المبادرات الفردية في مجال البناء السكني والمقاولين الخواص من جهة، والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، في غياب التنسيق والتكامل بين مختلف هذه الجهات، مما أنتج مورفولوجية غير متجانسة لعمران المدينة وأدى إلى تعقد الحياة في هذا المجال، حيث شكل البناء لغرض السكن النسبة الكبرى من عمران المدينة، بما يحمله من اختلاف في الأنماط والأشكال المعمارية، والتي تتوقف عادة على الإمكانيات المتاحة للأفراد في طل خلفياتهم الاجتماعية والثقافية من جهة، وحسب قدرات المؤسسات المحلية وإمكاناتها في تحقيق المشاريع المسندة لها من جهة أخرى .

■ الخاتمة :

لقد شهدت المدن الجزائرية عامة ومدينة قالمة بصفة خاصة صراعا حادا في المنتجات المعمارية أنتجتها الحقب التاريخية المتتالية التي مرت بها المنطقة، وبذلك فقد استوعبت كل المتغيرات التي أثرت على هذا المجتمع، وحاولت التكيف مع الظروف السياسية، والاقتصادية، وما نتج عنها من متغيرات ثقافية واجتماعية لها مضاعفات على البيئة العمرانية.

وبملاحظة المجال الحضري لهذه المدينة المتوسطية يتضح جليا مدى تأثير البناء السوسيو ثقافي للمجتمع على مجالها العمراني، والذي أنتج عدة أنماط عمرانية متباينة ومختلفة في نوعية البناء واستعمالات الأرض، إلا أن الأثر الأوضح كان للبصمة الاستعمارية الفرنسية والتي تظهر جليا في

هندسة المباني الموجودة بمركز المدينة، وفي تنظيم وتصفيف الطرق والساحات والفضاءات العامة، وقد استمر هذا التأثير حتى بعد الاستقلال، وتجسد من خلال السياسات التي تبنتها الجزائر لتنظيم وتهيئة المجال الحضري ومواجهة أزمة الإسكان الحادة، والتي زادت خطورتها مع تزايد حركات الهجرة الواسعة من الأرياف والمناطق الجبلية المحيطة أو حتى من الولايات الأخرى. هذا بالإضافة إلى المبادرات الفردية للسكان والتي تتجلى مظاهرها في العمران التلقائي من أجل توفير المسكن كمطلب حيوي، أو في التدخلات التي يمارسها هؤلاء على المجال السكني وتحويله بالشكل الذي يتماشى مع احتياجاتهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية خاصة السكان من ذوي الأصول الريفية (حيث ينتشر هذا النوع من الممارسات بشكل كبير في أحياء السكن الجماعي)، وهو ما أدى إلى تدني مستوى الإسكان القائم وانعكس على الصورة الجمالية للمدينة وغير من مورفولوجتها، كما زاد من تناقضات المجال. ويمكن أن نلمس هذه التناقضات من خلال طرح قضايا التنمية والتطوير الحضري في أغلب الأحيان في شكل فعل ورد فعل بين المخطط والمسير من جهة، ثم المواطن من جهة ثانية، حتى أنها من أهم أسباب اغتراب العمارة، ورغم وجود قوانين تتعلق بالتهيئة التعمير وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فعالة لعدم تماشيها مع تطور المدينة.

هذه الإشكالات مجتمعة تكشف وإلى حد كبير عجز المدينة الجزائرية على استيعاب وإدماج سكانها في نظامها الحضري الحديث، كما تكشف من ناحية أخرى عن الصعوبات التي يواجهها هؤلاء من جهتهم في حياتهم الحضرية اليومية، الأمر الذي يدفعهم إلى التمسك أكثر بالأنساق (النظم) الاجتماعية الأولية، ومن هنا يقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية التوفيق بين النظامين الاجتماعيين وتوظيفهما في تحقيق أهداف التنمية الحضرية من خلال إدخال الأبعاد الاجتماعية والثقافية في جميع مراحل العملية العمرانية، ابتداء من مرحلة التخطيط ووضع البرامج وصولا إلى مرحلة التسيير والتنفيذ .

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

■ قائمة المصادر والمراجع:

أولا: مصادر ومراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد عباس. (2009). **التصنيع والتحضر**. مصر: دار المعرفة الجامعية .
- أبو زيد، أحمد. (1978) . **محاضرات في الأنتربولوجيا الثقافية**. بيروت. دار النهضة العربية.
- بن السعدي، إسماعيل. (2001-2002). **الثقافة والعمران**. رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- بوتفنوشت، مصطفى. (1984). **سلسة المجتمع - العائلة الجزائرية التطور الخصائص الحديثة -**، ترجمة: دمبري أحمد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- التعداد العام للسكن والسكان. (1987) .
- الخولي، حسن. (1982). **الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث**. القاهرة: دار المعارف .
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (2005). **التربية والمجتمع – دراسة في علم اجتماع التربية -** . الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- الزريبي، نذير؛ وديب، بلقاسم؛ والحسين، فاضل بن الشيخ. (جوان 2000). **"البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع ، الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية "**. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13. جامعة منتوري قسنطينة.
- سامعي، إسماعيل. (د ت). **قالمة عبر التاريخ**. قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر .
- عزام، ادريس؛ و أبو حوسة، موسى؛ وربايعية، أحمد. (2010). **المجتمع الريفي الحضري والبدوي**. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة .
- القطب، إسحاق يعقوب؛ و أبو عياش، عبد الله. (1980). **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**. الكويت: وكالة المطبوعات .
- قنوص، صبحي محمد. (2008). **دراسات حضرية – مدخل نظري -** ، ط 3. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة. (2013/12/15).

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السادس العدد 11 (2021) * ص11-34

ثانيا: مصادر ومراجع باللغة الأجنبية

- APW. **La monographie de la wilaya de Guelma**. (édition 2002). DPAT.
- Bardo, John W; and Hartman, John J. (1982). **Urban Sociology**. Tennessee: Peacock Publishers.
- Boudoun, R ; et Bourricaud, F. (1986). **Dictionnaire critique de la sociologie.** Paris : PuF.
- Bourdieu, Pierre. (1963). **Sociologie de L'Algérie**. Paris : Presse universitaires de France.
- DUC. **PDAU .Groupement de communes, Phase 01, Rapport d'orientation**. (Mai 2007). Constantine : centre d'étude et de réalisation en urbanisme.
- DUC. **PDAU intercommunal de : Guelma, Belkheir, El Fedjoudj et Ben Djerrah, Phase 03, AMENAGEMENT REGLEMENT**. (Juillet 2010). Constantine : centre d'étude et de réalisation en urbanisme.
- Majallat El-tarikh du centre national d'études historiques, **actes du colloque international sur Ibn Khaldoun.** (21- 26 juin 1978). Alger : SNED.
- Rahmani, Cherif. (1982). **la croissance urbaine en Algérie**. Alger : OPU.
- Tamine, Rachid. (1982). **L'urbanisme et L'habitat à Constantine** . université de Lille.
- W de Guelma. **La monographie de la wilaya de Guelma**. (édition 2006). DPAT,

ثالثا: مراقع الكترونية

- **"سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر "**. د ن، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 02/ 10/ 2018، على الرابط: http/www.startimes.com/F.aspx?t=9448347